

## صقر وزهرمان كررا مطالبة نحاس بالاستقالة والقادري استغرب عدم دعوة لجنة الاتصالات الى اجتماع

### لجنة تحقيق

نصح عضو كتل لبنان أولاً النائب عقاب صقر وزير الاتصالات شربل نحاس بوضع استقالته بتصرف رئيسي الجمهورية والحكومة، وأكد أنه لن تمر فضيحة بهذا الحجم حتى لو توقفت الحكومة والبلد.

وأوضح في مداخلة متلفزة أنه لا يقوم بحملة على وزير الاتصالات شربل نحاس، لكنني أقوم بواجبي كنايب وكعضو في اللجنة الإعلام والاتصالات في موضوع كاد أن يؤدي إلى فتنة كبرى، معتبراً أن الوزير نحاس يتعاطى باستخفاف في هذا الموضوع، وسؤاله له قانوني ودستوري. وقال: اعتقد أن القناع سقط في أم الفضائح في وزارة الاتصالات.

ولفت إلى عملية تهريب للجنة التقنية في نصابها وتقاريرها، وقد استنسب تقرير على آخر، ناهيك عن الغرفة السوداء التي تراقب اللبنانيين، وقال: نركز الضوء على قضية تمس أمن اللبنانيين، وأعدت مذكرة كاملة سأقدم بها صباح الغد إلى رئيس مجلس النواب نبيه بري تضمنت ملاحظاتي على التقرير، وتحفظنا في اللجنة على التقرير الذي استلمناه صباح يوم الاجتماع والذي تم تسريبه إلى صحيفة السفير.

أضاف: وضعت في المذكرة التي أنوي رفعها للملابسات في كلام الوزير الصادر عن مكتبه الإعلامي، كما وضعت التقرير الملغى الذي تم اغتياله من أجل تحريظه، لكي يتم تقديم المذكرة بالمستندات إلى الرئيس بري، فما أعطى للرئيس بري هو بمثابة كرة نار مفضحة، وسيعمل على تفكيكها بالطرق الدستورية.

### القادري

بدوره رأى عضو كتل لبنان أولاً النائب زياد القادري أن وزير الاتصالات يهرب إلى الامام في موضوع ما يسمى الانتفاضة الامنية، ويدين نفسه بنفسه أمام الرأي العام، من خلال إصراره على القفز فوق الحقائق، ومحاولة تجزئتها بشكل يثبت تورطه، ويؤكد صوابية كلامنا عن تحول وزارة الاتصالات، تلك الوزارة التقنية، إلى محمية سياسية، فبدا واضحاً أنها تسخر لحياكة مؤامرات رخيصة، ثبت بأم العين أنها تستبيح مؤسسات الدولة وتضرب صدقيتها.

وقال في بيان امس: إن بيان الوزير نحاس الاخير، والذي خصصه للرد على ما سماه منتقديه، يُعتبر بطبيعة الحال، عن إفلاسه في مقارعة الحقيقة، ذلك أن لم يُجب على أي من التساؤلات المشروعة التي أثيرت، ولم يقترن بيانه بأي توضيح مقنع للمعلومات التي كشفتها صحيفة الشرق، والتي جاءت موثقة بتفاصيل وتواريخ، بل جل ما تحفنا به معالي الوزير، كان كلاماً ضبابياً في العموميات، زاد الطين بلة، وجعله في موقع لا يحسد عليه.

وإذا لفت القادري إلى أن الوزير نحاس ومن خلال بيانه الاخير، يثبت أنه ما زال يمارس استنسابية سياسية في التعاطي مع الملف، استغرب كيف ينفي الوزير استبداله لجنة بأخرى، فيما التفاصيل الموثقة تشير إلى هرايين صادريين عن الوزير نفسه بتعيين اللجنتين؟

### شفافية الوزير

وقال: أين شفافية الوزير هنا، خصوصاً وأن المعطيات تفيد أنه، وبعد أن قدمت اللجنة الأول تقريرها، لجأ الوزير إلى تطهير بعض أعضائها، بعدما أخضعوا للترغيب والترهيب من أجل تحريف الوقائع الفنية والتقنية، واستبدالهم بأعضاء جدد صاغوا التقرير، بتدخل منه شخصياً، بما يحاكي الغرض المطلوب من التقرير سياسياً، فجاء هذا التقرير خالياً من الدقة والمعطيات الرصينة والعلمية القاطعة الدلالة، ومليناً بالسياسة، التي ليست من اختصاص وزارته.

وسأل: لماذا لم يبرر لنا الوزير نحاس سبب التأخير الذي استمر شهراً في تقديم تقريره إلى اللجنة، إذا كانت الأمور سلكت طريقها الطبيعي؟

واستغرب أن يكون هناك صيف وشتاء فوق سقف واحد، في ظل عدم مبادرة رئيس لجنة الاتصالات والإعلام النائب حسن فضل الله إلى عقد جلسة طارئة لمناقشة المستجدات الطارئة في ضوء ما كشفته الشرق خصوصاً أن اللجنة سارعت إلى وضع يدها على الملف بمجرد إثارة الموضوع في السفير.

### زهرمان

كما تابع عضو كتل لبنان أولاً النائب خالد زهرمان حملته على نحاس على خلفية نشر تقرير اللجنة الفنية الأولى ودعاه إلى الاستقالة، مشيراً إلى أن من يصنع تقارير في الظلمة ويوزعها في النور هو من عليه الاستقالة.

فقد صدر عن المكتب الإعلامي للنائب زهرمان البيان الآتي: اعتبر عضو كتل لبنان أولاً النائب خالد زهرمان، أنه يوماً بعد يوم تتكشف حلقات جديدة وقطب كانت مخفية قسراً، من

التمتمة

### تتمة ٦ صقر وزهران كررا

مسلسل فضائح الوزير شربل نحاس، وأكد أنه بعد نشر صحيفة الشرق، لتقرير اللجنة الضنية الأولى - رسمياً، ثبت بالمستندات والوقائع بما لا يقبل الشك، أن هناك لجنتين وتقريرين وأيضاً وزيرين، لجنتان عيّنتا بقرارين منفصلين، الأولى تحمل الرقم ١/٢٨٨، والثانية ١/٣٣٦، وهذا الأمر أصبح يعرفه كل الناس، تقريران متناقضان بشكل يسود الوجه، لأنه اتضح لنا أن معاليه لا يفرق بين التقرير والمسودة، وبين التبويب ونسف بنود التقرير بكامله، ووزيران، أحدهما مغلوب على أمره وموضوع في الواجهة، وهو أنت يا معالي الوزير، والدليل أنه حين آثرت الرد، جاء ردك مبهماً غامضاً، يشكل إدانة لك، وتأكيداً على الفضيحة، ووزير آخر يشغل غرف العمليات والأقبية في وزارتك، هناك حيث صيغت تقارير الحقد والضغينة وتصفية الحسابات وتشويه سمعة مؤسسة قوى الأمن الداخلي.